

بالوثائق: صفقة مصرية لشراء أجهزة تنصت بـ 293 ألف دولار من إيطاليا



الثلاثاء 7 يوليو 2015 12:07 م

سربت وسائل إعلام أمريكية وثائق تكشف تعاقد معظم الدول العربية، وخاصة مصر، مع شركة إيطالية مختصة ببيع أجهزة "تنصت" لشراء أنظمة مراقبة RCS Exploit Portal، في صفقة وصل ثمنها مع مصر إلي 235.500 دولار بخلاف 58 ألف دولار مع شركة منصور المصرية

شركات مصرية متورطة

و تم نشر فاتورة من شركة مصرية باسم GNSE Group مقرها منطقة المهندسين في القاهرة دفعت مبلغ 58 ألف يورو في يناير 2012 مقابل شراء برمجيات لاستغلال الثغرات في البرامج وأجهزة الكمبيوتر والتحكم فيها عن بعد

وكشف موقع "سى إس أو" الأمريكي، عن إن مجموعة من قراصنة الإنترنت غير معروفة اخترقوا موقع الشركة "هاكينج تيم" -وتعنى بالعربية فريق القرصنة - ونشروا معلومات ووثائق تتعلق بعمليات الشركة مع عشرات الدول من بينها مصر على ملف تورينت بمساحة 400 جيجابايت

وأضاف الموقع الأمريكي الأمني الشهير، المتخصص في مدال الأمن، أن القراصنة اخترقوا أيضا موقع التواصل الاجتماعي تويتر الخاص بالشركة الإيطالية وقاموا بنشر رابط الملف، بالإضافة إلى ذلك، كشفت إحدى الوثائق المسربة الأخرى والتي تم نشرها على حساب تويتر SynAckPwn@ يقول إن "هاكينج تيم" قالت لعملائها في مصر ولبنان أن يستخدموا خدمات VPN القائمة في ألمانيا والولايات المتحدة

التجسس على المواطنين

ووفقًا للموقع الأمريكي فإن هذه الشركة رائدة في مساعدة الحكومات في التجسس على مواطنيها، مضيفة أن منظمة مراسلون بلا حدود وضعت "هاكينج تيم" على قائمة الإعداء الإلكترونيين بسبب كثرة عمليات القرصنة التي تقوم بها

وشركة HACKING TEAM هي شركة برمجيات إيطالية تباع برمجيات ضارة وبرامج تجسس للحكومات وجهات إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات، وبالإضافة للهجوم على الشركة قام المهاجمون الذين لم يكشفوا عن أنفسهم باختراق حساب تويتر الخاص بالشركة ونشر رابط البيانات التي تم تسريبها من الشركة كما قاموا باختراق حساب أحد مهندسي الشركة الذي كان يدافع عنها على تويتر بعد أن أكد الاختراق رسميا

تأسست الشركة عام 2003 وتعتبر من أوائل الشركات التي عرضت منتجات للأجهزة الحكومية للمراقبة والتجسس على المعلومات الشخصية، ومن منتجات الشركة برنامج باسم DaVinci يمكن الجهات الحكومية من كسر التشفير والسماح لها بالتجسس على رسائل البريد الإلكتروني والملفات والاتصالات الرقمية، وتقول منظمة مراسلون بلا حدود في وصف هذا البرنامج أنه يتيح للحكومات معرفة الموقع الجغرافي للشخص المستهدف وعلاقاته بالإضافة إلى إمكانية تفعيل الميكروفون والكاميرا في أجهزة الكمبيوتر عن بعد ودون معرفة المستخدم

العملاء الحاليين

وأوضحت الوثائق المسربة أن الدول العملاء الحاليين للشركة هم: مصر، إثيوبيا، المغرب، ونيجيريا والسودان والبحرين وعمان والسعودية والإمارات وتشيلي، وكولومبيا، والاكوادور، هندوراس، والمكسيك، وبنما والولايات المتحدة وسنغافورة، وكوريا الجنوبية وتايلاند، أذربيجان، كازخستان، ماليزيا منغوليا، وأوزبكستان وفيتنام وإستراليا وقبرص وجمهورية التشيك وألمانيا والمجر وإيطاليا وكسومبيرج وبولندا وروسيا وإسبانيا وسويسرا، كما أوضحت الملفات أن بعض الدول مثل تركيا والمؤسسات الحكومية مثل وزارة الدفاع الأمريكية تم إدراجها على أنها "أصبحت غير فعالة" في إشارة إلى إنهاء التعامل معهم من جانب الشركة الإيطالية، ولكن وكالة مكافحة المخدرات الأمريكية لا تزال تتعامل مع الشركة

وكشفت الوثائق التي نشرها الموقع الأمريكي أن مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي كان قد أبرم تعاقدًا مع الشركة حتى 30 يونيو 2015، كما أن هناك فاتورة أخرى توضح أن الحكومة الإثيوبية دفعت مليون بر إثيوبي لشراء أنظمة التحكم عن بعد وأجهزة عالية التقنية ومعدات اتصال وذلك عقب وفاة رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوى بثمانية أشهر

واخترق القراصنة أيضاً حساب "تويتر" التابع للشركة، قبل أن تستعيد السيطرة عليه ونشر هؤلاء صوراً جديدة تُظهر تغيير الاسم إلى "هاكد تيم" ونشروا أيضاً ملقاً في التغريدات، مرفقاً بتعليق: "بما أنه ليس لدينا ما نخفيه... ننشر وثائقنا".

مخاوف حقوقية

وقد بدأت مخاوف حقوقية تظهر إلى العلن عن استخدام الحكومات لهذه البرمجيات في تعقب واعتقال عدد من الناشطين الإلكترونيين، في العالم العربي (مصر، والسودان، والسعودية، والمغرب...) إلى جانب باقي دول العالم، التي تحكمها بشكل أساسي أنظمة قمعية كإثيوبيا وأذربيجان
